



يواصل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الموالي لنظام الأسد مضائقاته للمواطنين عبر فرضه قيوداً وإجراءات معقدة للداخلين والخارجين من المناطق والمعابر الحدودية الواقعة تحت سيطرته، في خطوة فسرها كثيرون أنها مساعٍ من قبل الحزب للانفصال عن الوطن سورية.

وكانت آخر خطوة من هذا النوع؛ ما أصدرته منذ أيام الإدارة العامة لمليشيا "الأسايش" - وهي بمثابة جهاز شرطة في المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد - من قرار يقضي بوضع سمة (تأشيره) لدخول وخروج المواطنين من أراضي محافظة الحسكة الواقعة تحت سيطرتها والتي تطلق عليها اسم "روج آفا أو غرب كردستان".

وحددت مليشيا "الأسايش" مجموعة من الشروط للداخلين والخارجين عبر معبر رأس العين مع تركيا ومعبر ديريك مع إقليم كردستان العراق ومعبر اليعربية مع العراق، والأوراق المطلوبة للحصول على التأشيرة؛ وهي: صورتان شخصيتان ملونتان، وصورة عن الهوية الشخصية، وجواز سفر، وكفيل من مواطني المنطقة للشخص غير السوري القادر من خارج سوريا.

أما فيما يخص المواطنين السوريين الذين يريدون الخروج من الحسكة فيُطلب منهم ملء "استماراة إذن" وموافقة أمنية للخروج، وحددت مليشيا "الأسايش" سعر الاستماراة بـ 200 ليرة و100 ليرة أخرى لتجديدها حسب مدة البقاء.

وأوضح الناطق الرسمي لمليشيا "الأسايش" محمد خلو في حديث له مع أحد الموقع المقربة من حزب PYD بأن الهدف من هذه الخطوة هو "تنظيم دخول وخروج المواطنين من وإلى الحسكة وعبر المعابر الحدودية للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قبل التجار والمهربيين على الحدود، بعد الحصول على موافقة أمنية من المعابر والموافقة عليها من قبل "الأسايش" العام وتثبيت الإقامة خلال مدة 24 ساعة وإذا تجاوزت المدة سيحاسب المواطن سواء الداخل أو الخارج".

وأضاف خلو "أن التأشيرات تشمل مكتومي القيد وتعطى الأولوية للحالات المرضية والإسعافية والإنسانية من خلال تقديم التسهيلات لهم للعبور ولا تشمل الحالات التي من شأنها تشجيع الهجرة"، مؤكداً أن "مشروع إعطاء جوازات سفر محلية للمواطنين والذي كان مقترحاً من قبل مليشيا "الأسايش" ألغى واستبدل بهذا المشروع الجديد بعد اجتماع الهيئة الداخلية للإدارة الذاتية الديمقراطية مع الإدارة العامة لـ"الأسايش" الحسكة".

أثارت هذه الخطوة من قبل حزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته سخطاً كبيراً لدى النشطاء الأكراد وفي أوساط السياسيين الأكراد من غير حزب الاتحاد الديمقراطي ومشتقاته.

وفي لقاء خاص مع "مسار برس" عبر ممثل الحزب اليساري الكردي في سوريا "تيار الإصلاح" عامر عبدي عن رأيه بهذا الإجراء الأخير لـ"الأسايش" قائلاً:

"نرفض المشروع لأن سوريا وطن لكل السوريين عرباً وكرداً وآشوريين، ومن يضع قدمه في دمشق يحق له زيارة كل المدن السورية، هذا المشروع يعد من أكثر القرارات التي تخدم نظام الأسد وأعوانه للتفرق بين الأكراد والعرب لأنه يوجد في المناطق التي ذكروها قرى للعرب الأصليين".

وأضاف عبدي "نحن نريد دولة ديمقراطية مدنية تحمي حقوق الأقليات وتراعي الأغلبية، نريد سوريا دولة للسلام مع جميع دول العالم ولا نقبل طرفاً تطفل على الثورة السورية بحمل السلاح واعتبار منطقة أو قطعة أرض ملكاً لتيار معين".

وختم السيد عامر حديثه لـ"مسار برس" متسائلاً: "هل يقبل العقل أن أضع حدوداً بيني وبين جاري العربي الذي كان يساندني في أيام المحن، نحن لن نعرف بهؤلاء الغرباء الذين أتوا من الجبال وغيرها لاحتلال وطننا الأم سوريا، ولا نعرف إلا بالجمهورية السورية وحدود واحدة لكل السوريين".

من جانبه؛ قال الناشط جوان آزاد لـ"مسار برس" - وهو من مدينة ديريك التي تحوي معبراً حدودياً بين سوريا وكردستان العراق - إنه لابد من وضع تأشيرات دخول وخروج على تلك المعابر ويفضل أن تكون هذه التأشيرات "مجرد إجراءات قانونية أكثر مما هي سياسات اقتصادية وضرائب مالية وأن تتمتع بالسهولة والمرنة، لكي تترسخ فكرة سيادة القانون لدى السوريين والذين للأسف لايزال العديد منهم يظنون بأن الحرية هي أن تفعل ما تشاء بعكس ما هي أداة لتطبيق القانون واحترامه".

أما فيما يخص الانتقال بين المناطق السورية فيرى جوان أنه "من المفترض أن يتمتع السوريون بحرية التنقل بين كافة محافظات ومدن سوريا وعلى الجهات المعنية التي تسيطر على المناطق أن تراعي هذه الحرية وأن تكفلها للمواطن بغض النظر عن الخلافات السياسية وخاصة أن الوضع الإنساني في سوريا لا يتحمل أكثر مما يعانيه اليوم".

وكان حزب الاتحاد الديمقراطي PYD طرح في منتصف العام 2013 مسودة "دستور إدارة مؤقتة لغرب كردستان" في مناطق القامشلي وريفها في الحسكة وعين العرب "كوباني" وعفرين بريف حلب ذات الغالبية الكردية.

وبعد انعقاد مؤتمر جنيف² ومع عدم دعوة هيئة التنسيق - الذي يشكل الحزب أحد مكوناته - إلى المؤتمر؛ أعلن حزب الاتحاد في 21 كانون الثاني من العام الحالي عن بدء تنفيذ مشروع الإدارة الذاتية بشكل رسمي في 3 مقاطعات هي "الجزرية وكوباني وعفرين".

ويشارك الحزب عبر مليشيا "وحدات حماية الشعب YPG" في المعارك ضد كتائب الثوار إلى جانب قوات الأسد ومليشيا جيش الدفاع الوطني، كما تمكنت من السيطرة على معبر اليعربيه الحدودي في 26 تشرين الأول 2013 بمساندة الجيش العراقي الذي توغل في الأراضي السورية وسيطر على المعبر وسلمه لمليشيا حزب الاتحاد.

ويمارس الحزب مضائقات متنوعة على المواطنين في المناطق التي تسسيطر عليها، كفرض الاتاوات والضرائب على اللاجئين السوريين العابرين إلى إقليم كردستان وكذلك التجنيد الإلزامي، ويتلقي الحزب دعماً مباشراً من نظام الأسد ومقاتلي حزب العمل الكردستاني التركي عبر إرسال المقاتلين إلى تلك المناطق السورية.

مسار برس

المصادر: